

العنوان:	التنمية المستدامة والبيئة المؤسسية في مصر
المصدر:	المجلة العلمية للبحوث التجارية
الناشر:	جامعة المنوفية - كلية التجارة
المؤلف الرئيسي:	البناء، إسلام محمد
المجلد/العدد:	س1, ع1,4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الصفحات:	9 - 36
رقم MD:	687317
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	، ، التنمية المستدامة، البيئة المؤسسية، المجتمع المصري، مصر، الفساد الإداري
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/687317

التنمية المستدامة والبيئة المؤسسية في مصر

د. إسلام محمد البنا*

* د/ إسلام محمد البنا: مدرس الاقتصاد - أكاديمية طبية - القاهرة، حاصل على دكتوراه في الاقتصاد وله اهتمامات بحثية في مجالات التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة، أيضاً اهتمامات فيما يتعلق بالجودة والاعتماد الأكاديمي.

ملخص:

سعت الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع التنمية المستدامة وعلاقتها بالبيئة المؤسسية في مصر، من خلال تحليل أثر البيئة المؤسسية على التنمية المستدامة في مصر، وذلك خلال فترة الدراسة (1996-2012). ولقد تم استخدام أسلوب التحليل الوصفي والكمي في اختبار العلاقة ومدى تأثير البيئة المؤسسية على التنمية المستدامة، حيث أظهرت النتائج التطبيقية أن تحسن مؤشرات البيئة المؤسسية خاصة بمكافحة الفساد، وجودة التنظيم المؤسسي سيؤديان إلى دفع التنمية المستدامة من خلال رفع نسبة الادخار الفعلي الصافي إلى الدخل القومي الإجمالي في مصر، باعتباره مؤشرًا هامًا للتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، البيئة المؤسسية، الادخار الصافي المعدل، الحوكمة.

SUSTAINABLE DEVELOPMENT AND INSTITUTIONAL ENVIRONMENT IN EGYPT

Abstract:

This study attempts to shed light on the reality of sustainable development and institutional environment, in addition to analysis the impact of institutional environment on sustainable development in Egypt. During the study period (1996-2012), after the Arabic spring revelations in Egypt. This study uses the Descriptive analysis and quantitative analysis reaching number of conclusions. The empirical results show that the improving of control of corruption and Regulatory Quality indicators specially could increase the ratio of Egyptian adjusted net saving to gross national income (GNI) as indicator of sustainable development.

Key words: Sustainable Development, Institutional Environment, Adjusted Net Saving, Governance.

مقدمة :

أصبحت التنمية المستدامة الآن هي الطريق النموذجي الذي يحكم تقدم البشرية. خصوصًا بعد اكتساب الفكرة التأييد الدولي، بعد مؤتمر قمة الأرض في ريو عام 1992 وظهور ما يسمى بأجندة القرن الواحد والعشرون، ثم توقيع مائة دولة في جوهانسبرج عام 2002 على معاهدة لضبط مساعي المحافظة على الموارد والتنوع البيولوجي. وبات الإدراك بأن نمط التنمية الاقتصادية وليس النمو في حد ذاته هو الأمر الحاسم في عملية التنمية، إذ أن معدلًا معتدلاً للنمو قابل للاستمرار يترتب عليه خلق للوظائف وإقلال الفقر، خير من معدل نمو مرتفع يرتكز على زيادة عدم المساواة، وتحفه مخاطر التذبذب والأزمات، حيث أن التنمية المستدامة التي تعكس نموًا اقتصاديًا يصحبه تحولًا هيكليًا لصالح القطاعات الأعلى إنتاجية وخاصة الصناعة التحويلية أصبح مستهدفًا مرغوبًا في تحقيقه من منظور التنمية والعدالة الاجتماعية.

أولاً: الإطار المنهجي للبحث

طرح مصطلح التنمية المستدامة عام 1974 في أعقاب مؤتمر ستوكهولم، الذي أعقبته قمة ريو للمرة الأولى حول البيئة والتنمية المستدامة، ثم جاء في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية World Commission on Environment and Development عام 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" تحديداً لوجود مشكلة تكمن في إمكانية وجود تعارض بين البيئة والتنمية، إذ لم توفر البيئة المؤسسية في المجتمع ظروفًا مواتية وتولد قوى دافعة على التنمية، حيث تم تعريف مصطلح التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها".

ومنذ هذا التاريخ بدأت مناقشة هذا المفهوم من خلال ثلاثة محاور، أولها المحور الاقتصادي والذي يتركز في ضرورة وجود نظام اقتصادي مستديم قادر على إنتاج المزيد من السلع والخدمات بشكل مستمر ومتوازن ومتنوع المصادر. وثانيهما المحور البيئي والذي يلزم الدول بالحفاظ على حق الأجيال القادمة من ميراث الموارد الطبيعية، وهو ما يضع قيوداً على المحور الاقتصادي متمثلاً في عدم الإفراط في طريقة استخدامه لميراث الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية خاصة القابلة للنضوب. وثالثها المحور الاجتماعي والذي يضع قيوداً آخر على المحور الاقتصادي وهو ضرورة تحقيق عدالة في توزيع الدخل والثروة، وبصفة خاصة توفير الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والمشاركة السياسية.

ومن الواضح الآن أن المحاور الثلاثة التي تشكل التنمية المستدامة تزيد تعقيد التعريف البسيط للتنمية المستدامة. وهو ما أصبح تحدياً الآن أمام الدول، متمثلاً في كيفية تحقيق التوازن بين تلك المحاور الثلاثة لتحقيق التنمية المستدامة، فالانطلاق بالنمو الاقتصادي يتم عن طريق المزيد من المدخلات من الموارد الطبيعية في كثير من الأحيان، خاصة في الدول النامية التي لا تزال في مرحلة من النمو يعتمد على مدخلات الموارد الطبيعية، أكثر منه اعتماداً على الكفاءة أو التكنولوجيا والابتكار والمعرفة (Jonathan M. Harris (2000).

وابتداءً من منتصف التسعينات ساهمت العديد من الدراسات التطبيقية التي تختبر العلاقة بين البيئة المؤسسية للدولة والتنمية المستدامة، حيث كان لهذه الدراسات التطبيقية بالغ الأثر في إستراتيجيات التنمية لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فوجد البنك الدولي قد حدد من بين أهم أهدافه ممارسات الحوكمة في العالم وخاصة الدول التي تسير في طريق التنمية، كما جعل البنك الدولي من الحوكمة ومحاربة الفساد معاييراً لتقييم نوعية التنمية الاقتصادي، حيث أوضح أن الحوكمة هي التقاليد والمؤسسات التي تدير بها السلطة دولة من أجل الصالح العام، وتتضمن العملية التي يتم

بمقتضاها اختيار المسؤولين في السلطة ومراقبتهم واستبعادهم وقدرة الحكومات على إدارة مواردها وتطبيق السياسات بكفاءة واحترام المواطنين والحكومات للمؤسسات.. التي تحكم المعاملات الاقتصادية والاجتماعية بالدولة.

..كذلك نجد صندوق النقد الدولي من جانبه يفرض حزمة من الإصلاحات المؤسسية، على الدول التي ترغب في الاستفادة من مساعداته المالية، حيث يعتبر تفشي الفساد أحد أهم المؤشرات التي تدل على ضعف فعالية المؤسسات، حيث عرف الحوكمة بأنها الطريقة التي بواسطتها يتم استخدام الموارد الاقتصادية لتحقيق التنمية، وذلك باستخدام طرق فعالة منخفضة التكاليف لتحقيق أكبر المنافع (زبير عياش، 2013).

من هذا المنطلق تبرز أهمية فكرة موضوع البحث، حيث يحاول البحث تحديد ما قطعه الحكومة المصرية من خطوات في قضية التنمية المستدامة، خصوصًا بعد أن اكتسبت الفكرة التأييد الدولي.

يهدف البحث إلى تحليل واقع كل من التنمية المستدامة والبيئة المؤسسية في مصر، بالإضافة إلى تحديد أثر البيئة المؤسسية على التنمية المستدامة في مصر، والتوصل إلى نتائج يمكن أن تفيد في صياغات السياسات الاقتصادية المناسبة في هذا المجال.

ويمكن صياغة مشكلة البحث في أن الاعتبارات البيئية يمكن أن تفرض قيودًا على متطلبات التنمية في مصر خاصة الارتفاع في معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم يمكن صياغة المشكلة البحثية في شكل التساؤل التالي: هل تؤثر البيئة المؤسسية على التنمية المستدامة في مصر؟ وهل هناك قيود تفرضها البيئة المؤسسية على التنمية في مصر؟

وسيقوم البحث باستخدام الأساليب الوصفية والتحليلية والقياسية، لاختبار أثر البيئة المؤسسية على التنمية المستدامة في مصر. وسيعتمد هذا البحث في قياس المتغير التابع (التنمية المستدامة) على سلسلة بيانات سنوية لنسبة الادخار الصافي المعدل (ANS) Adjusted Net Saving إلى الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة الزمنية للبحث (1996-2012).

وسيعتمد البحث في قياس البيئة المؤسسية على مؤشرات الحوكمة كما جاءت في تقرير الحوكمة العالمية الذي يعده البنك الدولي The World Government Indicators World bank (WGI)، والذي يعتمد على مؤشر النوعية المؤسسية التي وضعها دانييل كوفمان وآخرون والذي يعتمد على المتوسط الحسابي لست مؤشرات، يتراوح مداها بين: (-2.5 وبين +2.5).

ثانياً: عرض الأدبيات

نعرض فيما يلي لأهم البحوث والدراسات التي تناولت البيئة المؤسسية والتنمية المستدامة، من خلال عرض الأدبيات التي تناولت مفاهيم التنمية والتنمية المستدامة والبيئة المؤسسية.

1- مفهوم التنمية المستدامة

لم تعرف التنمية الاقتصادية بشكلها الحديث قبل الأربعينات، حيث بذلت النظرية النيوكلاسيكية جهداً لإيجاد منظور إيجابي لتحقيق التنمية من خلال نظريات النمو الاقتصادي الذي يركز على مجرد زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي دون النظر للجوانب الأخرى في التنمية مثل عدالة توزيع الدخل أو المحافظة على الموارد الطبيعية من مخاطر الاستنزاف. وقدم (1960) W.W. Rostow نظريته المتفائلة عن التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالبيئة والأوضاع السياسية، بعنوان مراحل التنمية الاقتصادية، ومن خلال تلك الرؤية انطلقت العديد من الدول النامية خلال مراحل التنمية من مرحلة الإقلاع Tack Off إلى مرحلة النضج، ثم إلى مرحلة الاستهلاك الكبير Mass Consumption التي تعيشها الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة وأوروبا.

وفي السبعينات كان هناك منهجاً جديداً لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث ركز هذا الفكر التنموي في التعليم والصحة وتوظيف الفقراء. ثم جاءت الثمانينات بالتركيز على مفهوم جديد عن التنمية وهو مفهوم الإصلاح الهيكلي متضمناً سياسات تحرير التجارة والحد من عجز الموازنة والحد من المبالغة في أسعار الصرف، ومجموعة سياسات تعمل على إصلاح مشاكل الحكومات المركزية، ولكن سياسات توجيه السوق Market Orientation أدت إلى المزيد من عدم عدالة توزيع الدخل في غير صالح الفئات الفقيرة من المجتمع.

وَجَدَ مفهوم التنمية المستدامة قبولاً دولياً لتطوير التنمية الاقتصادية التقليدية، بمعنى التنمية التي تحمي البيئة، والتنمية التي تراعي النواحي الاجتماعية والسياسية في المجتمع. ولقد تبلورت الفكرة من خلال تقرير البنك الدولي عام 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك، والذي فسر التعارض بين تحقيق التنمية والبيئة (Jonathan M. Harris (2000).

وبالرغم من أن مصطلح التنمية المستدامة يعتبر مصطلحاً عالمياً، إلا أنه لا يوجد توافق على تعريف مفهوم واحد للتنمية المستدامة. ويعتبر كل من (1974) Solow و (1977) Hartwick من أوائل الاقتصاديين المهتمين بمفهوم التنمية المستدامة، وهذا ما أطلق عليه سولو - هارتويك، حيث ترى هذه القاعدة أنه لتأمين منهج مستدام للتنمية ينبغي استثمار ريع الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد في أشكال أخرى لرأس المال، أي أنه عند أي نقطة من الزمن ينبغي تساوي قيمة الاستثمار مع قيمة الربح المحصل من استخراج الموارد الطبيعية، وتمثل هذه القاعدة بالنسبة لهذه الدول وصفة لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد وضع التعريف الأكثر انتشاراً للتنمية المستدامة في تقرير لجنة برنتلاند Bruntland الذي نشرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية WCED سنة 1876. وفي هذا التقرير تم تعريف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تحقق حاجة الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة عن تحقيق حاجاتها".

ويرى (Arrow (2004 وآخرون أنه حتى يمكن القول أن الاقتصاد يحقق مستوى تنمية مستدامة خلال فترة معينة، ينبغي أن الحفاظ على مستويات الرفاهية الاجتماعية للأجيال خلال تلك الفترة. وتعتبر القاعدة الإنتاجية للاقتصاد أو الموارد المتاحة من أهم محددات الرفاهية الاجتماعية، وتشمل كل الأصول الرأسمالية بما في ذلك الرأسمال الصناعي ورأس المال البشري رأس المال الطبيعي وقاعدة المعرفة والمؤسسات.

أما فيما يتعلق بقياس التنمية المستدامة فيتفق معظم الاقتصاديين على أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يمكن اعتباره مؤشراً لقياس التنمية المستدامة. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إيجاد مفهومًا للتنمية المستدامة يتم الاتفاق عليه، وكذلك إيجاد مؤشر لقياس التنمية المستدامة.

ومن ثم قام البنك الدولي في عام 2003 اعتماداً على دراسة (Clemens Hamilton (1999 بتقدير مؤشر اقتصادي كلي لقياس التنمية المستدامة، وذلك والذي يتمثل الادخار الصافي المعدل Adjusted net saving، وهو يسمى أيضاً الادخار الفعلي أو الحقيقي Genuine Saving، والذي يعبر عن التغير في الثروة الإجمالية، ويشمل هذا المؤشر على تغيرات كل من رأس المال الاقتصادي، ورأس المال البشري ورأس المال الطبيعي للدولة. فهو يقيس الادخار بمفهومه الواسع ولا يقتصر فقط على رأس المال المادي بل يتعداه إلى رأس المال البشري والطبيعي ومخزون المعرفة ورأس المال الاجتماعي. ويتم حساب الادخار الصافي المعدل من طرف البنك الدولي عن طريق طرح كل من (النفقات الجارية للتعليم، الانخفاض في مخزون الموارد الطبيعية المستهلكة، الأضرار التي يسببها غاز ثاني أكسيد الكربون، الادخار الوطني الخام، استهلاك رأس المال الثابت) من الادخار الوطني الصافي.

فعند حساب الادخار الصافي المعدل ANS تعالج النفقات الجارية للتعليم بما فيها الكتب وأجور الأساتذة وغيرها من النفقات المتعلقة بالتعليم على أساس أنه ادخار وليست استهلاك، لأنها تساهم في زيادة رأس المال البشري. وأضرار التلوث تعكس التأثير السلبي لتلوث البيئة على الرفاهية ويعبر عنها بالأمراض التي يتعرض لها الإنسان، أما نضوب الطاقة فيتمثل في نفاذ البترول والغاز الطبيعي والفحم، في حين أن نضوب المعادن يتمثل في نفاذ كل من البوكسيت Bauxite النحاس والحديد والفوسفات والنيكل والزنك والذهب والفضة، حيث يعبر مقياس نضوب الطاقة والمعادن عن إدارة الموارد الطبيعية.

2- علاقة البيئة المؤسسية بالنمو الاقتصادي

أصبح هناك اتفاق بين الاقتصاديين على اعتبار الحوكمة (كمؤشر للبيئة المؤسسية)، أحد العوامل المؤثرة في تباين مستويات الأداء الاقتصادي بين الدول النامية، أما الاختلاف القائم بين الاقتصاديين فيتحدد في أمرين، الأمر الأول هو طبيعة ونوعية معايير الحوكمة التي يجب أن تتوفر في الدولة للإسراع من عملية التنمية الاقتصادية، والأمر الثاني هو مدى الأهمية النسبية لمعايير الحوكمة بالنسبة لمراحل التنمية المبكرة للدول النامية، بمعنى أنه أي معايير الحوكمة تعتبر الأكثر أهمية دون غيرها لتحقيق التنمية في الدول النامية 2007. Mushtaq H. Khan.

وفيما يتعلق بالخلاف الأول بين الاقتصاديين والخاص بطبيعة محددات الحوكمة هناك جدل من الناحيتين النظرية والتطبيقية. ففي حين يوافق بعض الاقتصاديون على اعتبار أن معايير الحوكمة تؤثر تأثيراً قوياً في قدرة الدولة على تحقيق التنمية الاقتصادية، فإنه تشير الأدلة من الناحية النظرية والتطبيقية، التي مضت إلى أن المعايير الحوكمة اللازمة لتحقيق التنمية تختلف عن معايير الحوكمة التي تم تحديدها. ويبين هؤلاء الاقتصاديون أن محددات الحوكمة اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية هي المحددات التي تساعد على رفع كفاءة آليات السوق وتفيد تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وتحصرها في تقديم السلع العامة فقط للمجتمع.

ويُرجع الاقتصاديون فشل الدول النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفة إلى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي القومي بشكل أكثر مما يجب، مما أتاح المجال للحكومات التوسع في الإنفاق الاستهلاكي على حساب الإنفاق الاستثماري المنتج.

ومن جهة أخرى يرى فريق آخر من الاقتصاديين محددات أخرى من الحوكمة هي التي يجب أن تؤثر في قدرة الحكومة على تحقيق التنمية منها تحقيق معدلات عالية ومستمرة من الاستثمار لتنفيذ سياسات تشجع على اكتساب وتعلم التكنولوجيات الجديدة بسرعة.

ويشير هذا الاختلاف والتنوع في طبيعة محددات الحوكمة اللازمة لتحقيق التنمية، وإلى صعوبة تحديد أي المحددات الأكثر تأثيراً في تحقيق التنمية، كما ظهر هذا الاختلاف في الدراسات خاصة فيما يتعلق بأهم محددات الحوكمة اللازمة لتحقيق التنمية، وهو ما يحاول هذا البحث الإسهام به.

وفيما يتعلق بالخلاف الثاني بين الاقتصاديين والخاص بالأهمية النسبية لمحددات الحوكمة التي تؤثر في التنمية الاقتصادية في الدول النامية، هناك جدل بين الاقتصاديين على تحديد الأهمية النسبية لتلك المحددات، حيث يرى Sachs and others (2004) أنه في حالة معوقات التنمية يكون الاعتماد على محددات الحوكمة مضملاً، وأن الاختلاف في أداء الدول الأفريقية لا يرجع في المقام الأول إلى اختلاف محددات الحوكمة، وأن الدول الأفريقية تحتاج إلى دفعة كبيرة من

الاستثمارات المدعومة من المساعدات على أن توجه إلى إصلاح البنية الأساسية ومكافحة الأمراض Mushtaq H. Khan, 2007

وتعتبر دراسة (1995) Mauro ودراسة (1995) Knach & Keefer من أوائل الاقتصاديين الذين حاولوا إيجاد مؤشرات ملائمة لقياس البيئة المؤسسية، حيث أكدوا على أن الدول التي تمتلك مؤسسات جيدة هي تلك التي تسجل أعلى معدلات نمو اقتصادي وقد تلت هذه الدراسات دراسات تطبيقية أخرى توصلت إلى أن المؤسسات الجيدة تساهم في زيادة نصيب الفرد من الدخل.

تشير دراسة (2003) Daon Acemoglu أن للمؤسسات الجيدة ثلاثة خصائص رئيسية، الأولى هي توفير حقوق الملكية بالنسبة لفئة كبيرة من المجتمع تمكنهم من المشاركة في الحياة الاقتصادية. والثانية وضع قيود على أعمال النخبة والسياسيين وجماعات المصالح بحيث لا يستطيعون استعمال سلطتهم في انتزاع دخول واستثمارات الفئات الأخرى من أفراد المجتمع.

والثالث هو توفير مناخ تتساوى فيه الفرص أمام كل قطاعات المجتمع، بحيث يستطيع كل الأفراد الاستثمار والمساهمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

وتضيف (2003) Dani Rodrik & Arivind Subramania محدداً آخر وهو المؤسسات حيث تشير الدراسة إلى أن الدول التي تمتلك مؤسسات وخاصة تلك التي تحمي حقوق الملكية لجميع الأفراد وتكرس سيادة القانون وتفرض رقابة على المسؤولين تستطيع تحقيق الرفاهية لأفرادها. ويبدو هذا واضحاً لأن معظم الدول الغنية في العالم هي بلدان تمتلك مؤسسات قوية، حيث أكدت الدراسة أن كل من عوامل المؤسسات الجيدة وحماية حقوق الملكية وسيادة القانون من أهم العوامل التي تعزز الاستثمار وتزيد من مستوى دخول الأفراد. وباستخدام علاقات الانحدار على هذه المتغيرات الثلاثة ومستوى الدخل وجد أن نوعية المؤسسات هي المحدد الإيجابي الوحيد والمهم لمستوى الدخل، وأن للجغرافيا أو هبات الموارد الطبيعية تأثيراً مباشراً ضعيفاً على مستوى الدخل.

ومن ضمن الدراسات التي تعرضت للدور المهم الذي تلعبه المؤسسات في تفسير الاختلاف بين مستويات الدخل في دول العالم، الدراسة التي قدمها (2003) Hail Edison والذي قام باختبار ما مدى قوة الارتباط بين كل من نوعية المؤسسات والسياسات من جهة، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، وذلك في مجموعة من الدول من إفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط وتركيا، ودول آسيا النامية، وأمريكا اللاتينية والكاريبية. وقد خلصت الدراسة إلى أن للمؤسسات أثر إحصائياً قوياً على الأداء الاقتصادي، وأنها ترفع من مستوى نصيب دخل الفرد.

كما بينت نتائج هذا البحث انه لو استطاعت دول أفريقيا جنوب الصحراء أن ترفع من متوسط نوعية المؤسسات لديها إلى مستوى متوسط نوعية المؤسسات في دول آسيا النامية، فإنها يمكن أن تحقق زيادة تبلغ 80% في دخل الفرد، أي ارتفاع من 800 دولار إلى أكثر من 1400 دولار.

أما فيما يتعلق بتأثير السياسات على مستوى الدخل، فيرى Hali Edison أن تأثيرها أضعف من تأثير المؤسسات. ويضيف أن هذا لا يعني بان السياسات غير مهمة، ولكن تأثيرها على الأداء الاقتصادي لأي بلد تحجبه فعلاً قوة وتأثير المؤسسات.

ويتضح من خلال هذا التحليل مدى أهمية نوعية المؤسسات وتأثيرها الإيجابي على مسار التنمية الاقتصادية والرخاء الاقتصادي للدول. وارتباطها الإيجابي بالنمو الاقتصادي. ولهذا نجد أن عدد كبيراً من الاقتصاديين Dain Rodrik & Arvind Subramanian (2003), Daron Acemoglu (2003), Hali Edison (2003). يؤكد صحة

الفرضية التي تعتبر المؤسسات من بين أهم العوامل التي تفسر الاختلاف في دخول ومستويات المعيشة والرخاء الاقتصادي بين الدول الغنية والفقيرة. وهو ما يؤكد دور المؤسسات الجيدة في خلق مناخ تتساوى فيه الفرص بين الجميع، وتوفير إطار للعمل تكون أهم ركائزه سيادة القانون واستقلال القضاء ودعم مبدأ المشاركة والتوزيع العادل للدخول بين الأفراد.

ومن أجل تحليل تأثير وفرة الموارد الطبيعية على نوعية المؤسسات يستعمل الاقتصاديون مؤشر مستوى الفساد للتعبير عن نوعية المؤسسات. وفي هذا الصدد يعتبر Sachs & Warner (1995) من بين أبرز الاقتصاديين الذين كتبوا عن نقمة الموارد الطبيعية، حيث أهتم بتحليل تأثير وفرة الموارد الطبيعية على نوعية المؤسسات. وحول هذه النقطة أكد جيفيري زاكس (2003) أن مستوى المؤسسات يفسر كل شيء يتعلق بمستوى التنمية الاقتصادية، وأن الموارد والسياسات الاقتصادية والجوانب الأخرى للهيكل الاجتماعي الداخلي، لها تأثير قليل أو ليس لها تأثير على الإطلاق.

ولتفسير أسباب الاختلاف في الأداء الاقتصادي بين الدول الغنية بالموارد قام Halvor Mehlum (2006) في مرحلة أولى بدراسة علاقة الانحدار بين التي تتجاوز صادراتها من الموارد أكثر من 10% من الناتج المحلي الإجمالي. وتوصلوا إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين النمو الاقتصادي ونسبة الصادرات إلى GDP في هذه الدول وهو ما يؤكد فرضية تعرض هذه الدول لظاهرة نقمة الموارد.

أما في المرحلة الثانية فتم تقسيم عينة الدول هذه إلى مجموعتين حسب نوعية المؤسسات في كل منها، فوجد أن مجموعة الدول التي تمتلك مؤسسات جيدة هي تلك التي كان أداء اقتصاداتها أفضل، وبالتالي لم تتعرض لظاهرة نقمة الموارد. أما المجموعة الثانية التي لها مؤسسات ذات نوعية منخفضة فهي تلك التي كان أداءها الاقتصادي أدنى. وبذلك بينت هذه الدراسة أن تفاوت أداء النمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد يرجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف في نوعية المؤسسات.

وتؤكد فرضية نوعية المؤسسات في تفسير اختلاف الأداء الاقتصادي من خلال ملاحظة أداء اقتصادات العديد من الدول الغنية بالموارد، فمثلاً بوتسوانا التي تمثل الصادرات فيها أكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي، حققت أفضل معدل اقتصادي لها منذ عام 1965، ويعزي كل من (A. Trnell, P. Lane و Acemoglu (2002) (1999) هذا التحسن في أداء هذه الدولة إلى نوعية مؤسساتها الجيدة، أما الدولة الأخرى وهي النرويج والتي كانت من أفقر الدول في أوروبا في القرن 19 أصبحت من بين أغنى بلدانها. وقد حقق النرويج هذه التنمية بفضل مواردها الطبيعية من الأخشاب والبتروال والغاز الطبيعية، ولكن هذا كان في ظل وجود مؤسسات ذات نوعية جيدة جعلتها من بين الدول الأقل فساداً في العالم والأكثر استقراراً سياسياً وأمناً.

إن كل هذه النتائج تعزز أهمية المؤسسات في تفسير أسباب ضعف الأداء الاقتصادي لبعض الدول الغنية بالموارد، وهو ما يمنح الكثير من هذه الدول الفرصة لتحسن أدائها الاقتصادي إذا ما حسنت من نوعية مؤسساتها.

3- علاقة البيئة المؤسسية بالتنمية المستدامة

أدى تعثر الإصلاحات الاقتصادية إلى البحث عن موضع النقص في السياسات الإصلاحية، الأمر الذي أدى إلى التوصل إلى نتيجة مفادها أن التصور القديم للإصلاحات أحادي الجانب ذو ارتكاز اقتصادي للتنمية، تصوراً يهمل كلاً من النظامين السياسي والإداري، ودور المجتمع المدني. ولذلك فإنه تم الاستعاضة عن المفهوم التقليدي للتنمية ذو المعنى الضيق بمفهوم التنمية الإنسانية ببعدها الشامل، ومعناها الواسع، أي الترابط بين كل مستويات النشاط السياسي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي، بالاستناد على نهج متكامل يعتمد على المشاركة والتخطيط الطويل الأمد، ويتوخى قدرًا من العدالة والمساءلة والشرعية ومن هنا نشأت العلاقة بن مفهوم الحوكمة المؤسسية والتنمية المستدامة باعتبار أن الحوكمة المؤسسية هي الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة بالمفهوم الواسع.

إذًا فقد ظهر مفهوم الحوكمة ورافق تطوير مفهوم التنمية التي انتقلت من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على التنمية البشرية، ثم التنمية المستدامة، أي الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي، وصولاً إلى التنمية المستدامة (زبير عياش، 2013)

انتهجت الدول الأفريقية وعلى غرار باقي الدول النامية، مجموعة من الاستراتيجيات من أجل تبني وتفعيل الحوكمة في إفريقيا وخصوصاً فيما يتعلق بآلية التقييم من قبل النظراء، حيث أنشأت الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء (African peer review mechanism) والمعروفة اختصاراً بـ (APRM) وذلك بقمة الاتحاد الأفريقي في ديربان في جويلية 2002 تحت قرار رقم 75/7 للجمعية العامة للأمم المتحدة 13 والنيباد، في إطار مبادرة المشاركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، كآلية أفريقية للمراجعة الذاتية تختص بتقييم أداء وبرامج الدول الأفريقية الأعضاء بها، وفقاً

للمبادئ الواردة بإعلان "الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي الرشيد" الذي أقرته قمة الاتحاد الأفريقي، ومدونات السلوك الأخرى المتفق عليه. وذلك بهدف الوقوف على نقاط الضعف والقوة في هذا الأداء، والتعاون لحل المشاكل التي قد تواجه بعض الدول في هذا الصدد، بعيداً عن أية عقوبات أو مساءلة وتبادل الخبرة والمعرفة بين الدول الأفريقية، من أجل تعزيز الممارسة الديمقراطية، ودعم أسس الحكم السياسي والاقتصادي الرشيد، وترسيخ مفاهيم الشفافية ومكافحة الفساد واحترام حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من دراسات التي تؤكد أهمية نوعية المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي، توجد دراسات تربط نوعية المؤسسات بالتنمية المستدامة، ويرجع سبب إخفاق معظم الدول الغنية بالموارد الطبيعية في تحقيق تنمية مستدامة إلى ضعف مؤسساتها.

ومن بين هذه الدراسات تلك التي أجراها البنك الدولي، حيث قام بتقدير الادخار الصافي المعدل ANS لعدد من الدول بلغ 145 دولة خلال الفترة (1970-2001) ومن أهم ما توصل إليه هو أن معظم الدول الغنية بالموارد الطبيعية تتميز بانخفاض مستويات الادخار الصافي المعدل، إذ أن معظم الدول التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية أكثر من 60% من إجمالي صادراتها كان فيها الادخار الصافي المعدل سلبيًا. أما معظم الدول الفقيرة بالموارد الطبيعية والتي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية أقل من 20% من إجمالي صادراتها كان فيها الادخار الصافي المعدل موجبًا. وتبين هذه النتيجة مدى فشل معظم الدول الغنية بالموارد الطبيعية في استثمار نسبة كافية من ريع مواردها في الأشكال الأخرى لرأس المال وهذا ما يعيق تحقيق التنمية المستدامة فيها.

وفي دراسة (Dietz 2007) التي استهدفت تحديد علاقة نوعية المؤسسات بالتنمية المستدامة في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، قامت الدراسة بتقدير علاقة الانحدار بين نوعية المؤسسات المعبر عنها بثلاثة مؤشرات تمثلت في الفساد والنوعية البيروقراطية ودور القانون، وقامت بقياس الادخار التنموية المستدامة عن طريق الادخار الفعلي Genuine Saving، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد علاقة عكسية بين متغير الفساد وبين الادخار الفعلي، وبالتالي تم الاستنتاج من هذه الدراسة أنه على الدول الغنية بالموارد الطبيعية لتحقيق تنمية مستدامة أن تعمل على تحسين مؤسساتها من خلال تخفيض درجة الفساد فيها.

كما تناولت دراسة (Hamilton, and Atkinson 2003) علاقة وفرة الموارد الطبيعية بالادخار الصافي المعدل ANS لعدد من الدول يبلغ 91 دولة خلال الفترة من عام 1980 حتى عام 1995، توصل إلى ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية ترافقها مستويات منخفضة للادخار الصافي المعدل.

أما دراسة (Neumayer 2004) فقد قامت باختبار العلاقة بين ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية والادخار الفعلي المعدل لعدد من الدول بلغ 20 دولة غنية بالموارد الطبيعية خلال الفترة من 1970 حتى عام 1998، فتوصلت الدراسة إلى أنه من بين أسباب تعرض الدول لنقمة الموارد هو عدم كفاية الاستثمارات في هذه الدول.

ثالثاً: التنمية المستدامة والبيئة المؤسسية في مصر

نعرض فيما يلي لكل من إنجازات التنمية المستدامة في مصر، وما حققته من متطلبات البيئة المؤسسية ممثلة في الحوكمة.

1- التنمية المستدامة في مصر

تسعى التنمية المستدامة لتحقيق عدة أهداف بيئية واقتصادية واجتماعية، باعتبارها عملية واعية طويلة الأجل ومستمرة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية. فنجد أن هدفها يتمثل في مجموعة أهداف فرعية اقتصادية واجتماعية وبيئية يتركز في إحداث أو إجراء تغييرات جوهرية في البنية الأساسية للمجتمع دون الضرر بالبيئة. ومن تلك الأهداف يتضح أبعاد ثلاثة للتنمية المستدامة وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، ويشتمل البعد الاقتصادي على مجموعة من العوامل مثل حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، ومدى إيقاف تبيد الموارد الطبيعية، ومسئولية الدول المتقدمة عن التلوث وعن معالجته، وتقلص تبعية الدول النامية، والتنمية المستدامة لدى الدول الفقيرة، والحد من التفاوت في الدخل.

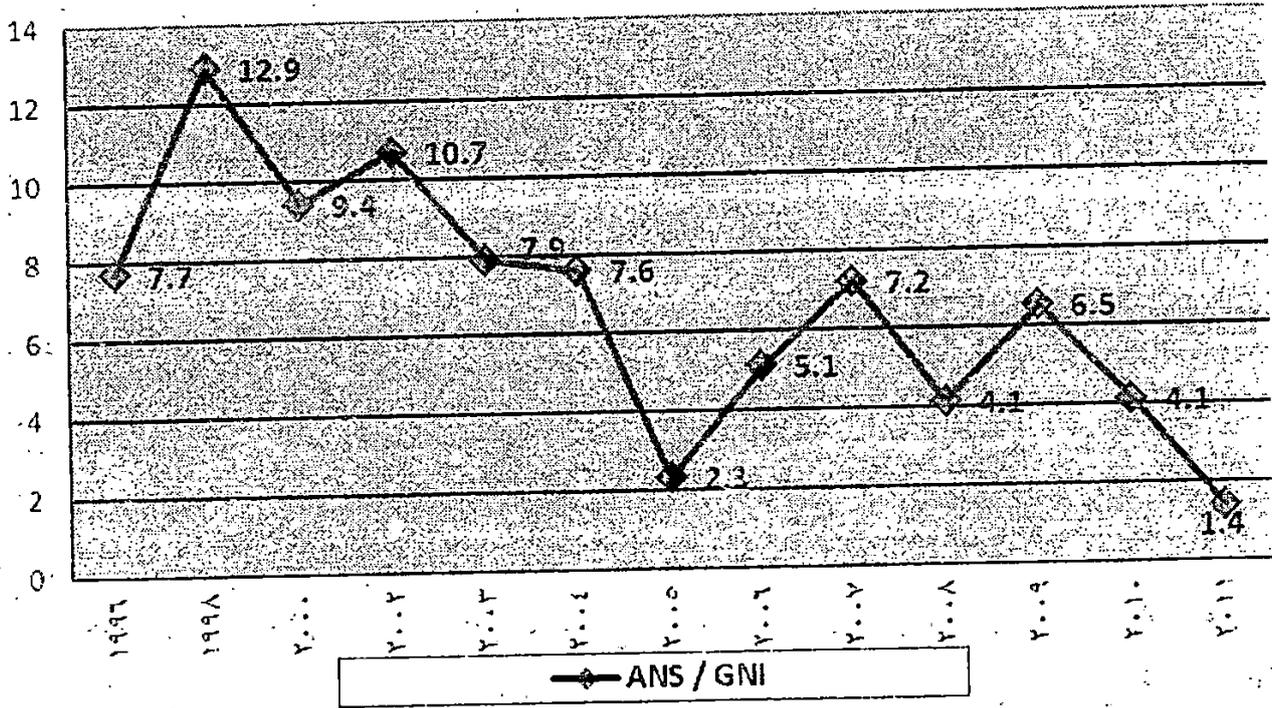
أما البعد الاجتماعي ويقصد به تحقيق خيارات أفراد المجتمع، حيث يستهدف هذا البعد الإنسان، ويشتمل على مجموعة من العوامل هي تحقيق معدل نمو للسكان ثابت، وتحديد الحجم النهائي للسكان وكيفية توزيعه، والاستخدام الكامل للموارد البشرية.

أما البعد البيئي فيقصد به الاعتبارات التي يجب أن تنفذ لضمان وجود الموارد للأجيال القادمة، وتشتمل على عدة عوامل هي المحافظة على التربة بعدم استخدام المبيدات التي تدمر الغطاء النباتي والمصايد، والحفاظ على مصادر المياه، وحماية الموارد الطبيعية، والحفاظ على الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وحماية المناخ، واستعمال التكنولوجيا النظيفة، والحد من انبعاثات الغازات واستخدام المحروقات.

يتضح مما سبق أن للتنمية المستدامة سمات تجعلها تختلف عن التنمية الاقتصادية (النمو الاقتصادي) في كونها أشد تدخلًا وأكثر تعقيدًا، خاصة فيم يتعلق بما هو الحفاظ على البيئة ومراعاة الجانب الاجتماعي. وكذلك نجد أن التنمية المستدامة تسعى للحد من الفقر العالمي، وتطوير الجوانب الثقافية، وتحقيق التوازن بين النظام البيئي والنظام الاقتصادي والاجتماعي، وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو دون أن يؤثر هذا النمو على النظام البيئي والاجتماعي (حكيمه بوسلمة، نجوى عبد الصمد 2013).

ويوضح الشكل رقم (1) تطور نسبة صافي الادخار المعدل إلى الناتج القومي الإجمالي في مصر خلال فترة الدراسة (1996-2012).

الشكل رقم (1) ANS/ GNI



Source- World Bank staff estimates. The conceptual underpinnings of the savings measure appear in Hamilton and Clemens' "Genuine Savings Rates in Developing Countries" (1999).

ونلاحظ من الشكل رقم (1) انخفاض نسبة صافي الادخار إلى الناتج القومي الإجمالي في مصر خلال فترة الدراسة (1996-2012) حيث يلاحظ تراجع تلك النسبة في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة عما كان في بداية الفترة. حيث نجد أن مؤشر التنمية المستدامة في مصر قد بلغ في عام 1996 في بداية الفترة 7.7%، ثم بلغت 12.9% وهي أقصى نسبة لها في عام 1998، ثم انخفضت بعد ذلك إلى أن بلغت أدنى نسبة لها خلال الفترة وهي 1.4% عام 2011. ويوضح الجدول التالي مقارنة مؤشر التنمية المستدامة في مصر ببعض الدول الأخرى.

جدول (1) مؤشرات التنمية المستدامة في مصر بالمقارنة مع بعض الدول

Country Name	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط
Israel	12.15	12.24	10.50	10.81	12.17	13.83	16.12	15.01	11.90	12.87	12.08	6.32	12.02
Germany	9.43	9.09	9.17	8.83	11.46	11.40	13.75	15.91	14.44	10.66	12.35	13.79	11.29
Morocco	18.88	24.98	24.37	25.35	25.40	25.30	26.21	25.73	21.90	23.62	24.25	20.24	22.07
United Kingdom	6.06	6.84	7.14	7.40	7.27	6.82	6.53	8.39	8.08	5.20	4.84	2.71	7.02
Korea, Rep.	21.96	20.21	20.23	21.83	24.42	22.09	21.04	21.13	21.21	50.68	22.84	22.23	22.34
Saudi Arabia	-0.60	-1.25	4.69	5.29	8.06	10.80	8.86	7.84	7.10	0.36	0.14	3.82	3.49
United States	10.11	8.33	6.64	5.74	6.30	6.40	7.34	5.35	2.92	1.51	2.79	0.93	6.77
Egypt	9.37	11.48	10.73	7.95	7.62	2.33	5.11	7.24	4.07	6.47	4.10	1.45	7.47

Source: World Bank staff estimates, The conceptual underpinnings of the savings measure appear in Hamilton and Clemens' "Genuine Savings Rates In Developing Countries" (1999).

ويعتبر متوسط مؤشر التنمية المستدامة في مصر منخفضاً إذا ما تم مقارنته بمؤشرات التنمية بدول أخرى مثل كوريا والمغرب وإسرائيل وألمانيا خلال الفترة (1996-2011) والذي يبلغ متوسط مؤشر التنمية المستدامة بها (22.34-22.07 -12.01 -11.29) على التوالي. وهو ما يعكس عدم وجود وعي كافي بأهمية التنمية المستدامة على مستوى الحكومة المصرية وعلى مستوى الأفراد بالتبعية.

كما تقترب مؤشر التنمية المستدامة في مصر من كل من مؤشرات المملكة المتحدة والولايات المتحدة والتي لم تنجح في تفادي ظاهرة نقمة الموارد كما أظهرت دراسة (Dietz (2007، حيث بلغت مؤشرات التنمية المستدامة فيها (7.02-6.77) على التوالي.

بينما تتفوق مصر على المملكة العربية السعودية في مؤشرات التنمية المستدامة حيث بلغت التنمية المستدامة في السعودية 3.49 والتي لم تنجح في تفادي ظاهرة نقمة الموارد كما أظهرت دراسة (Dietz (2007، بينما تبلغ متوسط مؤشر التنمية المستدامة في مصر 7.47.

2- الحوكمة في مصر

ظهر مصطلح الحوكمة لأول مرة في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة ثم كمصطلح قانوني سنة 1978 ليستعمل في نطاق واسع معبراً عن تكاليف التسيير، وهناك دراسات تشير إلى أن مصطلح الحوكمة ظهر سنة 1937 وقد جسّد ذلك الاقتصادي الأمريكي Roland Coase في مقالته الشهيرة بعنوان *the nature of the firm*، وقد أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات وأصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية، خاصة في معجم تحليل التنمية ويمكن شرحه بأنه "طريقة تسيير سياسة أعمال وشؤون الدولة". لقد تعددت التعاريف المقدمة للحكومة، فنجد أن البنك الدولي قد قام بتعريفها أنه ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة، فالحوكمة مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة على مختلف الانتقادات الخاصة، والموجهة للدول والمؤسسات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية، أي من الأعلى نحو الأسفل، والتي أدت إلى فراغ مؤسسي بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع التي يزر بها.

وقد أوضح البنك الدولي أن رشادة الحكم هي التقاليد والمؤسسات التي تدير بها السلطة دولة ما من أجل الصالح العام، ويتضمن ذلك العملية التي يتم بمقتضاها اختيار المسؤولين في السلطة مراقبتهم واستبعادهم، وقدرة الحكومات على إدارة مواردها وتطبيق السياسات بكفاءة، واحترام المواطنين والحكومات للمؤسسات التي تحكم المعاملات الاقتصادية والاجتماعية بالدولة.

كذلك نجد أن صندوق النقد الدولي قام بتعريف الحوكمة بأنها الحكم الجيد كممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية من أجل إدارة الشؤون العامة عند كل المستويات وهي تشمل الآليات والإجراءات والمؤسسات التي تدور مصالح

حولها ممارسة حقوقهم المشروعة، وأداء واجباتهم وإدارة خلافاتهم وعلى هذا الأساس فالحوكمة كغيرها من الأشياء الأخرى تعبر عن المشاركة والشفافية والمسئولية والفعالية والعدالة، حيث يقوم بترقية المستوى الاجتماعي في إطار القانون. ويتضح من التعريفات السابقة للحوكمة أن الحوكمة لها مقومات أربعة هي البعد المؤسسي للحكم الراشد، حتى تستقيم إدارة البلاد وتتنظم لا بد أن تتوفر عنصري الشفافية والمساءلة، واللذان يتعذر ممارستهما بدون هياكل مؤسسية. وكذلك هناك البعد الاقتصادي وهو الذي يعزز البعد المؤسسي ويعطيه المصدقية والثقة لدى المجتمع. وهناك بعد المجتمع المدني والذي يتمثل في مؤسسات المجتمع المدني والتي يمكن لها أن تسرع وتسهم في عجلة التنمية. وهناك بعد يعكس دور المنظمات والمؤسسات الدولية في رسم مسارات التنمية.

تحددت مقومات ومعايير الحوكمة وفق وثيقة السياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة في يناير 1997 بعنوان: الحوكمة لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وتحدد معايير الحوكمة في المشاركة حيث يكون لجميع الأطراف ذات المصلحة في المجتمع الحق في المشاركة في صنع القرار إما بشكل مباشر أو غير مباشر. وكذلك حكم القانون حيث يتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن تصنف دون تحيز وينطبق ذلك بوجه الخصوص على القوانين التي تنظم العلاقات بين الإدارة والأفراد. وكذلك معيار الشفافية والذي يعني حرية تدفق المعلومات، ومعيار حُسن الاستجابة والتوافق والمساواة والإنصاف والفعالية والكفاءة والمحاسبة والمساءلة.

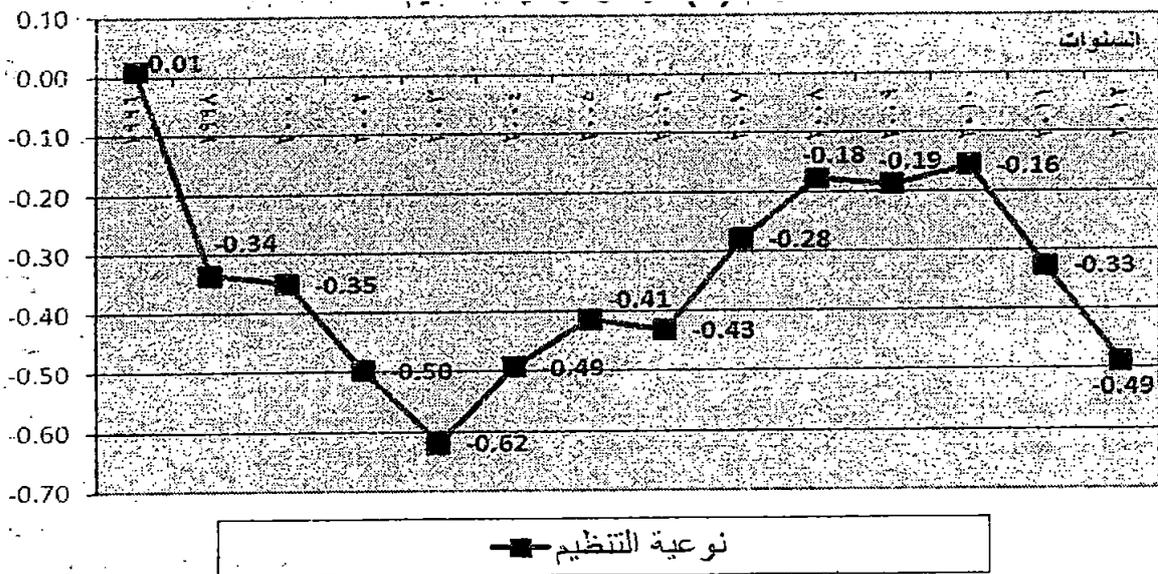
وبالرغم من أن قياس مدى نجاح الدولة في تطبيق الحوكمة عملية صعبة ومعقدة، إلا أن دانيال كوفمان وآخرون قاموا بوضع مؤشرًا لقياس الحوكمة وهو الذي يعتبر مؤشر للنوعية المؤسسية **Indicator of Quality Institutional IQI** ويأخذ هذا المؤشر المتوسط الحسابي للأشكال الست لمؤشرات الحوكمة، وهم مؤشر مراقبة الفساد ومؤشر فعالية الحكومة ومؤشر الاستقرار السياسي ومؤشر نوعية التنظيم ومؤشر دور القانون ومؤشر حرية التعبير. وتتراوح قيمة تقديرات هذه المؤشرات بين (-2.5 وبين +2.5)، وكلما كانت القيمة أعلى كلما دلت على جودة دلالة تفسير هذه المؤشرات.

ويوضح الشكل رقم (2) أن مؤشر نوعية التنظيم في مصر حقق قيم سالبة خلال فترة الدراسة (1996-2012)، مما يدل على ضعف مؤشر نوعية التنظيم في مصر عمومًا، وهو أحد المتغيرين المؤثرين في نسبة صافي الادخار المعدل إلى الناتج القومي الإجمالي (المتغير التابع)، والذي يعتبر أحد المؤشرات التي تعكس البيئة المؤسسية في مصر. حيث بلغ أقل قيمة له عام 2003 حيث بلغ -0.62 ثم بدأ في التحسن خلال أعوام (2008-2009-2010)، ثم عاد مرة أخرى إلى الانخفاض عام 2011 وعام 2012 ليصل إلى -0.49 عام 2012.

وقد ظهر ذلك جليًا في تقارير إقليمية أخرى كما في تقرير تقييم بنك التنمية الأفريقي للبيئة المؤسسية (ADB) لمصر في نفس العام، وهو ما أدى أيضًا إلى تراجع تقييم مؤسسة الحرية الاقتصادية (HER) لمصر في نفس العام (World Bank, 2012).

ونلاحظ من الشكل رقم (3) أن مؤشر مراقبة الفساد في مصر حقق قيم سالبة خلال فترة الدراسة (1996-2012)، مما يدل على ضعف مؤشر مراقبة الفساد في مصر عمومًا، وهو أحد المتغيرين المؤثرين في نسبة صافي الادخار المعدل إلى الناتج القومي الإجمالي (المتغير التابع)، والذي يعتبر أحد المؤشرات التي تعكس البيئة المؤسسية في مصر، حيث بلغ أقل قيمة له عام 2008 حيث بلغ -0.71، ثم يحقق -0.75 عام 2012.

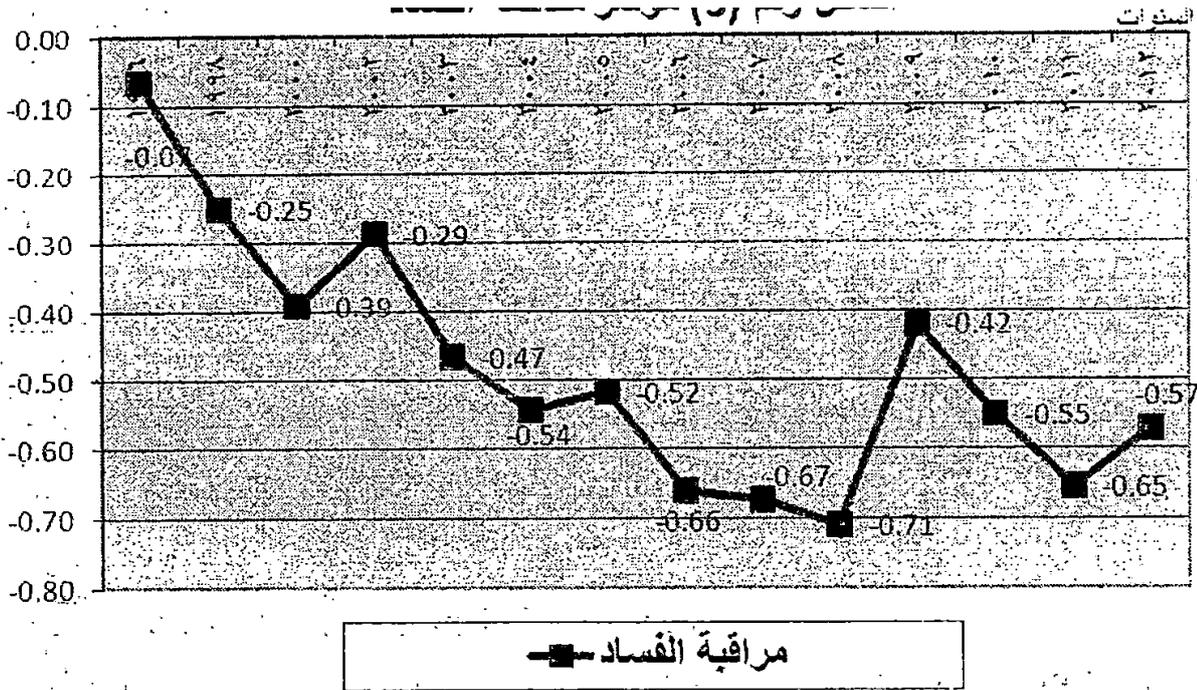
الشكل رقم (2) مؤشر نوعية التنظيم



Source: Daniel Kaufman, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi (2010). "The Worldwide Governance indicators: A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues". World Bank Policy Research Working Paper No. 5430

ويوضح الشكل رقم (3) تطور مؤشر مكافحة الفساد في مصر خلال فترة الدراسة

الشكل رقم (3) مؤشر مكافحة الفساد



Source: Daniel Kautmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi (2010). "The Worldwide Governance Indicators: A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues". World Bank Policy. Research Working Paper No. 5430

ويشير مؤشر نوعية التنظيم إلى قدرة الحكومة على وضع وتطبيق القوانين والسياسات التي تسمح وتساهم في تنمية القطاع الخاص، وهي المسئولية التي تقع على الجهاز الإداري الحكومي الممثل في هيئات السلطة التشريعية والقضائية.

وقد انعكس انخفاض مؤشر مراقبة الفساد عام 2012 على تقرير تقييم بنك التنمية الأفريقي للبيئة المؤسسية (ADB) لمصر في نفس العام، وكذلك إلى تراجع تقييم (IPD) لمصر في نفس العام (World Bank 2012)

خامساً: تطبيق النموذج: اختبار أثر البيئة المؤسسية على التنمية المستدامة في مصر

1. تحديد النموذج المستخدم

تم اختيار نموذج دراسة (شكوري سيدي محمد، 2013) لتقارب فكرة اختبار أثر البيئة المستدامة على التنمية المستدامة، ولذلك سوف نقوم بالتطبيق على النموذج الذي استخدمته تلك الدراسة. وباستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد

Multiple Linear Regression Model لقياس أثر البيئة المستدامة على التنمية المستدامة عند مستوى معنوية 5%، وذلك للتأكد من صحة أو خطأ فرضيات الدراسة.

سيعتمد هذا البحث في قياس المتغير التابع (التنمية المستدامة) على سلسلة بيانات سنوية لنسب الادخار الصافي المعدل Adjusted Net Saving (ANS) (بدون الأضرار الجزئية (Particulate Matter damages (PMD) إلى الدخل القومي الإجمالي Gross National Income (GNI) خلال الفترة الزمنية للبحث (1996-2012).

وسيعتمد هذا البحث في قياس البيئة المؤسسية على مؤشرات الحكومة، والتي تعبر عن درجة الدولة في كل من المتغيرات بين (-2.5 ضعيف و +2.5 قوي) والتي ستمثل المتغيرات المستقلة وهي:

- مراقبة الفساد (Control of Corruption (CC)
- فعالية الحكومة (Government Effectiveness (GE)
- الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب / Political Stability and Absence of Violence/ Terrorism (PS)
- نوعية التنظيم (Regulatory Quality (RQ)
- دور القانون (Rule of Law (RL)
- حرية التعبير (Voice accountability (VA)

وبالتالي يمكن صياغة النموذج المستخدم رياضياً كالتالي:

تم تطبيق المعادلة الآتية في النموذج الأول:

$$ANS = \beta_0 + \beta_1 CC + \beta_2 GE + \beta_3 PS + \beta_4 RQ + \beta_5 RL + \beta_6 VA \dots \dots (1)$$

حيث تشير تلك المعادلة إلى :

ANS	نسبة الادخار الصافي المعدل إلى الدخل القومي الإجمالي
β_0	الحد الثابت
RQ	نوعية التنظيم
CC	مراقبة الفساد
GE	فعالية الحكومة
PS	الاستقرار السياسي
£	الخطأ العشوائي

2. اختبار البيانات

لأن النموذج الذي تم تحديده يتكون من أكثر من متغير مستقل، فإن الطريقة الأنسب لاختبار الفروض هي طريقة تحليل التباين في اتجاه واحد One- Way Anova، حيث تختبر شروط الاعتدالية والذي يختبر أن تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

Tests of Normality

Shapiro-Wil		Kolmogorov-Smirnov(a)				
Sig.	df	Statistic	Sig.	df	Statistic	
.755	14	.962	.200(*)	14	.108	ANS

* This is a lower bound of the true significance,
a Lilliefors Significance Correction

بتحليل جدول اختبار الطبيعية Test of Normality يتضح أن نتائج التحليل الإحصائي لاختبار كلوجروف – سيمنروف Kolmogorov- Smirnov أن قيمة P. Value تساوي 20% وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بأن بيانات النموذج تتبع بيانات التوزيع الطبيعي.

3- اختبار القدرة التفسيرية للنموذج ككل

بتحليل جدول Model Summary نجد أن معامل التحديد يساوي 77.4% وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 77.4% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع. والباقي 22.6% يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

Model Summary(b)

Durbin-Watson	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square,	R Square	R	Model
2.994	1.63873	.774	.879	.937(a)	1

a Predictors: (Constant), VOICEAC COUNTABIUTY, REGULATORY QUALITY, VOICEOFLAW, POLITICALSATABILITY, CONTROL OF CORRUPTION, GOVERNMENT EFFECTIVENESS b Dependent Variable: ANS

4- اختبار القدرة التفسيرية لكل متغير على حده للنموذج

لتحديد أيًا من هذه المعاملات التي تكون معنوية، نقوم بإجراء ما يطلق عليه اختبار المعنوية الجزئية وذلك باستخدام اختبار (ت) [T-test].

Coefficients(a)

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
			Std. Error	B	
.030	2.708		3.314	8.973	(Constant)
.022	2.923	.670	4.309	12.597	CONTROL OF CORRUPTION
.177	1.503	.526	7.374	11.082	GOVERNMENT EFFECTIVENESS
.070	2.134	.544	2.110	4.503	POLITICAL SATABILITY
.031	-2.690	-.450	3.427	-9.218	REGULATORY QUALITY
.114	-1.807	-.535	6.138	-11.091	VOICE OF LAW
.153	-1.601	-.299	3.982	-6.377	VOICE ACCOUNTABILITY

a Dependent Variable: ANS

ومن خلال تحليل جدول Coefficients يتضح من معنوية اختبار (ت) T-test أن كلاً من متغير مراقبة الفساد ونوعية التنظيم هما المتغيران اللذان لهما التأثير الأقوى على المتغير التابع، حيث بلغت معنوية كل منهما أقل من 0.5%، بينما باقي المتغيرات المستقلة لا تؤثر على نتائج المتغير التابع بشكل يذكر، حيث بلغت معنوية كل منهما أكبر من 0.5%.

5- اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للأخطاء العشوائية

بسبب أن العينة المستخدمة في هذا النموذج تعتبر عينة صغيرة فإنه يتحتم علينا اختبار إعتدالية توزيع الأخطاء العشوائية (البواقي) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وذلك للتأكد من جودة النموذج وأنه لا توجد أية علاقات في الخطأ العشوائي يمكن الاستفادة منها للتنبؤ بقيمة المتغير التابع.

وبتحليل شكل Normal Plot يتبين أن النقاط تقع بشكل متقارب وعشوائي حول الخط الواصل بين الركن الأيمن العلوي والركن الأيسر السفلي، مما يعني أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً معتدلاً وسليماً (أي تتبع التوزيع الطبيعي).

رابعاً: النتائج والتوصيات

أشارت نتائج التحليل الوصفي إلى أن مؤشر نوعية التنظيم في مصر قد حقق قيمًا سالبة خلال فترة الدراسة (1996-2012)، مما يدل على ضعف مؤشر نوعية التنظيم في مصر عمومًا، وهو أحد المتغيرين المؤثرين في نسبة صافي الادخار المعدل إلى الناتج القومي الإجمالي (المتغير التابع)، والذي يعتبر أحد المؤشرات التي تعكس البيئة المؤسسية في مصر. ويمكن تفسير انخفاض مؤشر نوعية التنظيم عام 2012 بانخفاض الجهود المبذولة على كافة محاور الإطار التنظيمي من تشريعات وحوافز، وجهود الرقابة والحد من الممارسات التي تضر بالبيئة، الأمر يتطلب مزيدًا من الجهد والالتزام في هذه المجالات.

كما تبين أن مؤشر مراقبة الفساد في مصر حقق قيمًا سالبة خلال فترة الدراسة (1996-2012)، مما يدل على ضعف مؤشر مراقبة الفساد في مصر عمومًا، وهو أحد المتغيرين المؤثرين في نسبة صافي الادخار المعدل إلى الناتج القومي الإجمالي (المتغير التابع)، والذي يعتبر أحد المؤشرات التي تعكس البيئة المؤسسية في مصر، حيث بلغ أقل قيمة له عام 2008 حيث بلغ -0.71، ثم يحقق -0.75 عام 2012.

ويشير انخفاض مؤشر نوعية التنظيم إلى ضرورة السعي لبناء القدرات المؤسسية الحكومية، ووضع وتطبيق القوانين والسياسات التي تسمح وتساهم في تنمية القطاع الخاص، وهي المسؤولية التي تقع على الجهاز الإداري الحكومي الممثل في هيئات السلطة التشريعية والجهات التنفيذية.

كما أوضحت الدراسة التطبيقية أن متغير مراقبة الفساد ونوعية التنظيم هما المتغيران اللذان لهما تأثيرًا معنويًا إيجابيًا على نسبة صافي الادخار المعدل إلى الناتج القومي الإجمالي (المتغير التابع)، وبالتالي يمكننا القول أن كلاً من متغير مراقبة الفساد ومتغير نوعية التنظيم هما المتغيران اللذان يؤثران على مؤشر التنمية المستدامة في مصر.

كما تبين من الدراسة القياسية أن مؤشرات الحوكمة في مصر لا تزال منخفضة، حيث حققت قيمًا سالبة طوال فترة الدراسة (1996-2012)، مما يعكس حاجة الحكومة المصرية إلى تحسين مؤشرات الحوكمة، وخاصة مؤشر مراقبة

الفساد ونوعية التنظيم، وذلك إذا ما أرادت أن تحسن من مؤشرات التنمية المستدامة في مصر، من خلال توجيه جميع السياسات والبرامج الممولة من الحكومة إلى تحقيق هذا.

وترجع أهمية مفهوم التنمية المستدامة لارتباطه بالأساس بالأنشطة الإنسانية، ومؤشرات جودة الحياة، ومن المفترض أن تؤثر أهدافها في كل من الأفراد والحكومات لتحسين أنماط الإنتاج والاستهلاك، ولذلك لا بد من وجود ذلك الوعي لدى جميع أفراد المجتمع سواء على مستوى الأفراد والمنشآت أو على مستوى الحكومة، وتشير الدراسة التطبيقية في هذا البحث إلى انخفاض مؤشرات التنمية المستدامة يعني عدم وجود الوعي الكافي داخل المجتمع المصري سواء على مستوى الأفراد أو الحكومة.

وعلى مستوى السياسات الحكومية يتطلب الأمر بناء إطار مؤسسي يقوم على التخطيط والتنفيذ ومتابعة التنمية المؤسسية، وإيجاد قوانين وتشريعات جديدة تحقق ذلك الوعي المجتمعي بأهمية المحافظة على البيئة وإطالة أمد الموارد الناضبة، والعمل على مزيد من فهم واستيعاب أهمية البناء المؤسسي، والتواصل بين المؤسسات الدولية والمحلية المهتمة بالتنمية المستدامة، وإمداد متخذ القرار المصري بالتوصيات التي تعمل على رفع مستويات التنمية المستدامة في مصر.

كما تجدر الإشارة إلى ضرورة إيجاد الآليات للتكامل بين السياسات على المستوى الدولي والمستوى المحلي، فعلى المشرع المصري إيجاد قوة دافعة لوضع جدول أعمال على المستوى المحلي من خلال مجموعة أولويات للوفاء بالتزاماتها الدولية تجاه موضوع التنمية المستدامة، والتي نشأت بمشاركة مصر في فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20)، وأهمية الالتزام بنتائجه، خاصة ما يتعلق منها بدعم كافة الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر لمحاربة البطالة والحد من الفقر، وتوفير المناخ الاقتصادي كدافع مؤثر في التنمية المستدامة، ووضع إستراتيجية طويلة الأمد مبنية على الشراكة لتطوير التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. إديسون هالي، اختبار الروابط: ما مدى قوة الروابط بين نوعية المؤسسات والأداء الاقتصادي؟ (2003)، صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 2، يونيو.
2. أسيموجلو دترون، (2003) الأسباب الجذرية: نهج تاريخي لتقييم دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية، صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 2، يونيو.
3. حكيمة بوسلمة، نجوى عبد الصمد (2013)، دور الحوكمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، (الملتقى العلمي دول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقة، الجزائر)
4. رودريك داني ويوبرامانيان أرفيند، (2003)، أسبقية المؤسسات ماذا تعني وماذا لا تعني، صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 2، يونيو.
5. رياض بن جليلي، (2008)، برنامج الإصلاح المؤسسي، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد 77، الكويت.
6. زاكس جيفري، (2003) المؤسسات مهمة، غير مهمة أنها ليس كل شيء: لا ينبغي التقليل من شأن دور الجغرافيا وهبات الموارد في التنمية، صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 2، يونيو.
7. زبير عياش، (2013)، الحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا من منظور الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء، (الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقة، الجزائر).
8. شكوري سيدي محمد، شبيبي عبد الرحيم، (2013) العدالة، التنمية المستدامة والبيئة المؤسسية في الدول الغنية بالبترو: دراسة حالة الجزائر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية.

9. كمال رزيق وبوعلام رحمة، (2004)، تقييم السياسة الجبائية في الجزائر، ملتقى السياسات الاقتصادية، جامعة

أبو بكر بلقايد تلمسان.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Acemoglu, Daron, Johnson, Simon, Robinson, Janies A., (2001): “The Colonial origins. of comparative development: an empirical investigation”. The American Economic Review. Vol 91.
2. Aghion, P., Caroli, E., and Cecilia, G.C., (1999): “Inequality and Growth: a Panel Study of Swedish Countries 1960-2000”, CEPREMAP.
3. Aoki, Masahiko, Kim Hyung-Ki, and Masahiro Okuno-Fujiwara (eds) (1997). The Role of Government in East Asian Economic, Development: .Comparative Institutional Analysis. Clarendon Press, Oxford.
4. Bloom, David E., Sachs, Jeffrey D., (1998): “Geography, demography, and economic growth in Africa”. Brookings Papers on Economic Activity Vol 2.
5. Cavallo a, Alberto F. Eduardo A. Cavallo (2010): “Are crises good for long-term growth? The role of political institutions”. Journal of Macroeconomics. Vol 32.
6. Dayal-Gulati, A. and C. Thimann (1997): “Saving in Southeast Asia and Latin America compared: searching for policy lessons”. IMF working paper, WP/97/110, International Monetary Fund Asia and Pacific Dept, Washington, DC.
7. Department of the Environment and Department of Transport Library. ECOTEC for DG Regio (2000), The European Urban Audit: Survey of the Quality of Life Perceptions of City Residents.
8. Dietz S. and Neumayer E. and Inclra D.S, (2007): “Corruption, the resource curse and genuine saving, Environment and Development Economics, Number 12.

9. Dwards, S. (1996): "why are Latin Aknerica's saving rates so low? An international comparative analysis!", Journal of Development Economics. Vol, 51.
10. ECOTEC for the Department of the Environment, Transport and the Regions (2000), Sustainable Development Research: Gaps and Opportunities.
11. ENVIRONMENT AGENCY (1996), Introductory Guidance on the Agency's Contribution to Sustainable; Development, SD1. Performance and Innovation Unit Special Report (p. 14, Annex VII).
12. Environmental Accounts Paper: References contained in this paper: HINTERBERGER F., F. LUKS and F. SCHMIDT-BLEEK (1997), Ecological Economics, vol. 23, No. 1, pp. 1-14; "Material flows vs. natural capital: what makes an economy sustainable?"
13. Environmental Audit Committee Response to the UK Sustainable Development Strategy, 16 March 2000, HC 175-i,. ISBN 0 10 . 21960001. February'.
14. Flouzat, D., et Pondaven, C., (2004) *Economie Contemporaine*"; 19em Edition, Tome 1, PUF, Paris
15. Flouzat; D. et Pondaven, C., (2004): "Economie Contemporaine".19em Edition, Tome 1, PUF, Paris. for the 21st century". Washington, D.C., The World Bank.
16. Frankel, Jeffrey A., Romer, David, (1999). Does trade cause growth? American Economic Review 89.
17. Frankel, Jeffrey A., Romer, David, 1999. Does trade cause growth? American Economic Review vol 89.
18. Hall, Robert E., Jones, and Charles I., (1999): "Why do some countries Produce so much more output per worker than others? Quarterly. Journal of Economics. Vol 114.
19. Hall, Robert E., Jones, Charles I., (1999):" Why do some countries

20. Hall, Robert, and Charles Jones (1999). Why do some countries produce so much more output , per worker than others? Quarterly, Journal of Economics 114 (1): 83-116.
21. Hamilton, K. and M. Clemens (1999), “Genuine saving rates in developing countries”, World Bank Economic Review 13 (February).
22. IRIS-3 (2000). File of International Country Risk Guide (ICRG) Data. Edited by Stephen Knack and the IRIS Center, University of Maryland, College Park. Journal of Economics, vol 114.
23. Kauffman, Daniel, Aart Kraay, and Pablo Zoido-Lobato (1999). Governance matters. World Bank policy working paper no. 2196, World Bank, Washington, DC.
24. Kenworthy, L., (1998): “Does Social Welfare Reduce Poverty?”, Luxemburg Income Studies, Working Paper N. 188.
25. Mushtaq H. Khan, Governance, Economic Growth and Development since 1960s (2007), DESA Working Paper No.54
26. North, D. (1994) “Economic Performance Through Time”. American Economic Review. Vol.84, No3.
27. OECD, (2002), Governance for Sustainable Development, Five OECD Case Studies, OECD Publication Services. Paris.
28. Partridge, M.D., (2005): “Does Income Distribution Affect U.S. State Economic Growth?”, Journal of Regional Science, Vol.45, N.2.
29. Pondaven, C., (1994): “Economie Des Decisions Publiques”. Viubert
30. RADERMACHER W. and C. STAHMER (1996), “Material and energy flow analysis in Germany; accounting framework, information system, applications”. Papers of international symposium on integrated environmental and economic accounting in theory and practice, Tokyo.
31. Sachs, Jeffrey D., (2003): “Institutions Don’t Rule: Direct Effect of Geography on Per Capita Income”. NBER Working Paper Series, 9490,

32. Sachs, Jeffrey D., Warner, and Andrew, (1997): "Fundamental sources of long-run growth". American Economic Review Papers and Proceedings Vol 87.
33. Sachs, Jeffrey, Warner, Andrew, (1995): "Economic' reform and the process of global integration". Brookings Papers on Economic Activity Vol 1.
34. The Urban Task Force (1999), Towards an Urban Renaissance. Final Report of the Urban Task Force, ISBN 185112165X,
35. Toke S. Aidt, (2009) Corruption, institutions; land economic development, Oxford Review of Economic Policy, Volume 25, Number
36. Vieira, Ronald MacDonald, . Aderbat Damasceno (2011): "The role of Institutions in cross-section income and panel data growth models: A deeper investigation on the weakness and proliferation of instruments". Journal of Comparative Economics. Vol 30 .N 20.
37. WACKERNAGEL M. and W. E. REES (1997), "Perceptual and Structural Barriers to Investing in Natural Capital: Economics from an Ecological Footprint Perspective", Ecological Economics, Vol. 20, No.1
38. World Bank, (2006): "Where is the wealth of nations? Measuring capital
39. World resources institute (1997), "Resource Flows: The Material Basis of Industrial Economies", 1709 New York Avenue, NW, Washington, DC 20006.